اقتصاد

وقف رواتب في كردستان العراق

أربيل ـ **العربي الجديد**

أوقفت حكومة إقليم كردستان العراق رواتب آلاف الموظفين الحكوميين، ضمن إجراءات تدقيقية لمعالجة صرف أكثر من راتب لأعداد من الموظفين. ويأتي ذلك في ظل سعي حكومة الإقليم إلى الحد من الأزمة المالية المتفاقمة مع تفشي فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقال مدير عام التنسيق في حكومة إقليم كردستان العراق، والمشرف على تنفيذ قانون الإصلاح، عبد الحكيم خسرو، إنه «تم حتى الآن قطع رواتب أكثر من 20 ألف موظف يتقاضون أكثر من راتب واحد». ولم يشِر خسرو إلى تفاصيل بشأن طبيعة الراتبين، إن كانا من الحكومة أو من وظيفة أخرى في القطاع غير الحكومي إلى جانب الوظيفة العمومية. وأوضح خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزارة المالية في الإقليم، تم عقده في أربيل، أنّ «لدى إقليم كردستان حالياً مليوناً و200 ألف موظف حسب النظام».

ونقلت وكالة الأناضول عن وزير المالية في إقليم كردستان، آوات جناب، قوله إنه «بعد الاجتماع مع جميع المصارف الأهلية والحكومية، تقرر توزيع رواتب الموظفين عن طريق المصارف بشكل مباشر... والقرار دخل اليوم (أمس) حيز التنفيذ».

الحكومة الاتحادية في بغداد تعتبر عدد الموظفين في إقليم كردستان والبالغ أكثر من مليون و200 ألف موظف مبالغاً فيه وبحاجة إلى مراجعة وتدقيق. وسابقاً، كانت تصرف رواتب موظفي الإقليم من قبل المؤسسات الحكومية التي ينتمي إليها الموظفون. لكنّ الوزير أكد أن «توزيع رواتب الموظفين سيتم عبر 20 مصرفاً، وتم فتح 450 ألف رقم حسابي لغاية الآن للموظفين».

ويعاني الإقليم من أزمة مالية حادة أثرت في المواعيد الزمنية لصرف رواتب الموظفين. وتفاقمت الأزمة المالية في الإقليم مع تفشي فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كان رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، قد أعلن، في يوليو/ تموز الماضي، عن التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية في العاصمة بغداد بشأن إرسال حصة الإقليم من موازنة العام الحالي، وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من الخلافات بين الجانبين بشأن إطلاق بغداد الأموال المخصصة للإقليم ضمن الموازنة المالية.

وتعلق التأخير بخلافات حول آلية تسليم أربيل عائدات النفط والمنافذ الحدودية والكشف عن أعداد موظفيها الحكوميين. وتبلغ حصة إقليم كردستان من موازنة العراق المالية للعام الحالي 12,67% من مجمل موازنة العراق البالغة 129 تريليون دينار (نحو 88 مليار دولار).

وتدفع بغداد مستحقات المحافظات الثلاث: أربيل ودهوك والسليمانية، التي يتألف منها الإقليم، لقاء تسديد حكومة الإقليم عائدات 250 ألف برميل نفط مصدرة من حقول الإقليم، إضافة إلى نصف عائدات المنافذ الدولية البرية والمطارات في الإقليم.

ويقول مسؤولون في أربيل إنّهم يحتاجون شهرياً لـ895 مليار دينار لدفع رواتب الموظفين العموميين فقط، أي ما يصل إلى 10 تريليونات دينار سنوياً، وهو ما ترفضه بغداد وتعتبر عدد الموظفين في الإقليم والبالغ أكثر من مليون و200 ألف موظف مبالغاً فيه وبحاجة إلى مراجعة وتدقيق.

(فرانس برس)

ألمانيا تتجه لأعلى معدل تضخم في 13 عاماً

تسارع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بألمانيا ليسجل أعلى مستوى له في 13 عاما في أغسطس/ آب، وفقا لبيانات صدرت أمس، تسلط الضوء على الضغوط المتنامية على الأسعار في حين ينتعش أكبر اقتصاد في أوروبا من انتشار الجائحة وتعاني شركات من نقص الإمدادات. وارتفعت أسعار المستهلكين، المعدلة بما يتيح مقارنتها بمعدلات التضخم في دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، 3,4 في المائة في أغسطس مقارنة بـ3,1 في المائة في يوليو/ تموز، وفقا لبيانات أولية أصدرها مكتب الإحصاء الاتحادي. وجاءت بيانات أغسطس متماشية مع نتائج استطلاع أجرته «رويترز»، وهي الأعلى منذ يوليو 2008 عندما ارتفع المعدل 3,4 في المائة كذلك.

مصر: قرب افتتاح أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف بالمنطقة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلن رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، أن المرحلة الأولى من توسعة محطة مياه معالجة الصرف الصحي بمنطقة «أبو رواش» في محافظة الجيزة (غرب القاهرة)، وهي نصف الطاقة الإنتاجية للمحطة تقريبا، ستنتهي بنهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، فيما ستنتهي الأعمال بالكامل في شهر مارس/ آذار من العام الجديد.

وقال رئيس الوزراء المصري، إنه بالانتهاء من هذا المشروع «سنكون أنهينا معاناة كانت تمثل مشكلة كبيرة على مدار السنوات الماضية»، لافتاً إلى أن تنفيذ هذا المشروع «يأتي تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، باستغلال كل قطرة مياه تمتلكها مصر». يأتي ذلك مع تصاعد أزمة شح المياه، لا سيما مع إصرار إثيوبيا على استكمال مخططاتها في تواصل ملء سد النهضة من دون التنسيق مع مصر والسودان. وخلال جولته أمس الإثنين، بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بمنطقة أبورواش، عقد مدبولي، مؤتمرا صحافيا، وصف خلاله المشروع بأنه «أحد أكبر مشروعات معالجة مياه الصرف الصحي، ليس في مصر فقط ولكن على مستوى المنطقة». وأضاف رئيس الوزراء أن المحطة «تعد ثاني أكبر محطة على مستوى الجمهورية، وذلك بعد محطة الجبل الأصفر بطاقة إنتاجية تبلغ 1,6 مليون متر مكعب/يوم»، موضحا أنها «تخدم 9 ملايين نسمة؛ بمعنى آخر يمكن أن تخدم سكان دولة كاملة من الدول التي يقارب عدد سكانها هذا العدد، وتبلغ تكلفتها 6,2 مليارات جنيه (الدولار = 15,7 جنيها)». وتابع: «كانت هذه المحطة قائمة بالفعل، وتقوم بعمل معالجة أولية ثم يتم الصرف عبر عدد من المصارف، ومن هنا كان علينا تطويرها، وتضمنت خطة التطوير في المشروع الجديد تحويل المعالجة الأولية لـ 1,2 مليون م3 إلى معالجة ثنائية مطورة أو تقريبا معالجة ثلاثية، وتشمل الخطة إضافة 400 ألف م3 بنظام المعالجة الثنائية المطورة، لتصل الطاقة الإجمالية للمحطة إلى 1,6 مليون م3/يوم». ولفت مدبولي إلى أن «هذا المشروع العملاق كان مطلبا ملحّا لأهالي الجيزة، ومنطقة غرب الدلتا التي تنتهي إليهم المصارف التي تصرف عليها المحطة». وأشار إلى أن هذا المشروع «سيمكّننا من تحقيق الاستغلال الأمثل للمياه التي ستجري معالجتها وإعادة استخدامها طبقاً للكود المصري والكود العالمي».

أخبار

إجراءات لتحسين معيشة الأردنيين

وجه عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني حكومة بلاده إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية يلمسها المواطن والقطاع الخاص، ضمن جهود احتواء التبعات السلبية التي طاولت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد. حديث ملك الأردن، أول

من أمس، جاء خلال ترؤسه جانبا من جلسة مجلس الوزراء، اطلع فيها على أولويات عمل الحكومة الاقتصادية، وفق بيان للديوان الملكي، تلقت الأناضول نسخة منه، وطلب العاهل الأردني من الحكومة تزويده بتقرير شهري عن تقدم سير العمل بشأن تحسين الظروف الاقتصادية في المملكة. وأكد الملك عبد الله، وفق بيان الديوان، على ضرورة تحمل الجميع مسؤولياتهم، «ليكون هناك تطبيق فعلي للأولويات على أرض الواقع.. لمواجهة تحدي البطالة وإعادة تحفيز النمو».

الكويت تطمح لمضاعفة إنتاج الكهرباء

تمضي الكويت في تنفيذ مشاريع طموحة في قطاع الكهرباء، بهدف مضاعفة الإنتاج خلال 20 عاماً عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص في الدولة الخليجية التي تسعى إلى ترشيد الإنفاق وكبح عجز الموازنة العامة الناجم عن تراجع عائدات النفط وتداعيات جائحة فيروس كورونا. قالت فضيلة الحسن، المديرة العامة لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت، إن أهم أولويات الهيئة خلال المرحلة المقبلة ستكون المضي قدما في مشاريع الطاقة التي تحتاجها الدولة، ومنها مشروع محطة الزور في مرحلتيه الثانية والثالثة ومشروعات الخيران والشقايا والدبدبة. وأضافت الحسن، في مقابلة مع وكالة «رويترز» نشرت أمس الاثنين، أن «مشاريع الطاقة هي مشاريع ذات أولوية، والدولة ماضية قدما نحو تنفيذها... كما أن هناك رغبة في استعجال مثل هذه النوعية من المشاريع».

عدن على موعد مع الظلام

حذرت مؤسسة الكهرباء في مدينة عدن، جنوبي اليمن، التي تتخذها الحكومة عاصمة مؤقتة، من توقف أكثر من 80% من القدرة التوليدية بشكل كامل خلال يومين بسبب قرب نفاد وقود محطات الكهرباء نتيجة تأخر وصول الدفعة الرابعة من منحة النفط السعودية. وقالت مؤسسة كهرباء عدن في بيان، مساء الأحد، إن الوقود المتبقي من مادة الديزل بخزانات مصافي عدن بالكاد يكفي لمدة لا تتجاوز يومين فقط، ما سيؤدي إلى زيادة ساعات انقطاع الكهرباء ودخول المدينة في ظلام دامس. وحذر البيان من أن نفاد الوقود يهدد بتوقف كافة محطات التوليد العاملة بمادة الديزل والتي تشكل أكثر من 80% من توليد كهرباء عدن. وسكان عدن باتوا غاضبين بسبب استمرار تردي الأوضاع المعيشية والخدمات خصوصاً في قطاع الكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف.

مال وسياسة

تونس وليبيا: التوترات تقطع شريان التبادل التجاري

انعكس توتر الأجواء السياسية بين تونس وليبيا على العلاقات التجارية بين البلدين، وتأتي المناطق الحدودية في الجنوب التونسي كأكبر الخاسرين من التوتر

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يثير تواصل غلق المعابر بين تونس وليبيا قلقاً كبيراً حول مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، في وقت تتصاعد فيه الأزمات الإقليمية في المحيط المغاربي وتتذر تصريحات رسمية متشنجة بعرقلة إعادة شريان الحياة للمبادلات التجارية والسماح بتدفق السلع والأفراد. وخلال الأسبوع الماضي، توترت الأجواء السياسية بين تونس وجارتها الجنوبية عقب حديث أطراف سياسية تونسية عن إمكانية تسرب عناصر إرهابية إلى تونس من أجل تنفيذ عمليات انطلاقاً من قاعدة «الوطية» في الغرب الليبي بهدف إرباك الوضع في البلاد عقب التدابير الاستثنائية التي أعلن عنها الرئيس قيس سعيد ليل 25 يوليو/ تموز الماضي. لكن الخارجية التونسية أعلنت رسمياً في بيان لها عقب لقاء بين وزيري خارجية البلدين عن عدم وجود أي تهديدات إرهابية لتونس قادمة من ليبيا، مؤكدة أن تواصل غلق الحدود بين البلدين لأسباب صحية بحتة.

مصير العلاقات الاقتصادية

في المقابل، يتواصل انشغال مجتمع الأعمال في تونس وتجار المناطق الحدودية بمصير العلاقات الاقتصادية في غياب أي إعلان رسمي عن موعد إعادة فتح الحدود الذي يستمر منذ 11 يوليو الماضي، مخلفاً خسائر لمؤسسات وتجار كانوا يؤسسون لعودة جديدة للتعاون الاقتصادي الثنائي.

وفي يوليو الماضي اتخذت السلطات الليبية قراراً أحادياً بغلق حدود بلادها بسبب تصاعد الأزمة الوبائية في تونس وتفشي متحور الدلتا، لتواصل تونس عقب تحسن الوضع الصحي تنفيذ ذات القرار بذات الدواعي. ويقول الخبير والباحث المتخصص في الشأن الليبي، حمزة المؤدب، إن الأجواء الإقليمية المشحونة وتوتر الأجواء السياسية بين تونس وليبيا تضع إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي بين البلدين على المحك، مشيراً إلى أن تونس في قلب صراع إقليمي مغاربي يؤثر مباشرة على علاقاتها التجارية مع جيرانها جنوبا مع ليبيا وغربا مع الجزائر. ويؤكد المؤدب في تصريح لـ«العربي الجديد» أن المناطق الحدودية في الجنوب التونسي كانت تنتظر «عودة الروح» إلى الحياة التجارية والاقتصادية هناك بعد خسائر كبيرة راكمها التجار في المنطقة التجارية المغاربية نتيجة تواتر غلق المعابر منذ عام 2011 وبدرجة أشد منذ 2015.

وأضاف الخبير الليبي أن المشهد الاجتماعي في الجنوب التونسي بات أكثر تأثرا من أي وقت مضى من اضطراب التجارة مع ليبيا التي تمثل أهم مصدر دخل للسكان هناك، مشيرا إلى تصاعد الهجرة غير المنتظمة نحو إيطاليا انطلاقا من سواحل الجنوب بسبب البطالة هناك. وقال: «شباب تجارة الخط حوّلوا وجهتهم نحو الهجرة غير النظامية»، مؤكدا أن تواصل غلق الحدود يخلق ضغطا كبيرا على السلطات في البلدين بسبب تضرر سكان المناطق الحدودية من الغلق بما في ذلك تجار في الغرب الليبي. وليبيا هي ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي بحجم مبادلات تفوق 500 مليون دولار، كما كانت تحويلات قرابة 150 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا تبلغ قبل سنة 2010 نحو 60 مليون دينار تونسي في الشهر (الدولار = نحو 2,8 دينار). وعمقت الأزمة الليبية على امتداد السنوات العشرة الماضية جراح الاقتصاد التونسي الذي يمر بصعوبات كبيرة جراء الاضطرابات الاجتماعية وتراجع السياحة والاستثمار.

> تونس تخسر 800 مليون دولار سنوياً بسبب الأزمة الليبية

خسائر تونسية كبيرة

وكشف تقرير حديث للبنك الدولي أن تونس تخسر نحو 800 مليون دولار سنويا كتأثير مباشر لأزمة الليبية بين استثمارات وصادرات، وشملت هذه الخسائر، وفقاً لدراسة أعدها البنك الدولي عن «تونس – ليبيا»، رقم معاملات المؤسسات التونسية المستثمرة في ليبيا والمصدرة والمؤسسات غير المرتبطة اقتصاديًا بصفة مباشرة مع ليبيا بسبب غياب مناخ الاستثمار على المستوى الإقليمي. وقبل التوتر السياسي الأخير بين البلدين وغلق الحدود في يوليو الماضي قادت منظمات الأعمال المشتركة جهوداً كبيرا من أجل تنظيم تظاهرات اقتصادية وتجارية بهدف إعادة التعاون بين البلدين إلى مستويات ما قبل عام 2010.

كذلك سمح البنك المركزي الليبي بتاريخ 17 أغسطس/آب للمصارف باستلام مستندات الشحن البري الخاصة بالاعتمادات المستندية ذات المنشأ التونسي عن طريق منفذ رأس الجدير البري وجاء ذلك عقب اتفاق سابق بين سلطات البلدين على رفع الحواجز لتدفق الأشخاص والسلع والأموال بينهما. وقال رئيس الحكومة الليبي عبد الحميد الدبيبة، في مايو/ أيار الماضي إبان زيارة رسمية لرئيس الحكومة المقال هشام المشيشي إلى طرابلس إن تونس ستكون شريكاً مهما لليبيا في مرحلة إعادة الإعمار. وأكد رئيس حكومة ليبيا أن مصير البلدين مشترك، وأن الحكومتين مطالبتان بالعمل على إزالة كل الحواجز أمام المستثمرين وتدفق السلع والأشخاص وتسهيل حركة الأموال والاعتمادات البنكية.

المدن الحدودية على صفيح ساخن

وخوفا من تداعيات توتر المناخ السياسي بين البلدين وتواصل غلق المعبر آنشأ تجار ومنظمات مهنية تشتغل على الوجهة الليبية مجموعات ضغط على فيسبوك للتأكيد على وحدة مصير البلدين الاقتصادي وبث رسائل طمأنة بإقتراب عودة الحياة التجارية بين البلدين. وقال رئيس مجلس الأعمال التونسي الليبي، عبد الحفيظ السكرافي، إن كل المساعي التي قادتها منظمات مهنية سابقا من أجل عودة العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا مهددة بالانهيار في غياب مخاطب رسمي من الجانب التونسي يهتم بشؤون المستثمرين المهتمين بالتوجه نحو السوق الليبية. وأكد السكرافي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن المدن الحدودية على صفيح ساخن بسبب تواصل غلق المعابر بين البلدين، مشيرا إلى أن أسبابا سياسية وراء هذا القرار. وأضاف: «الوضع الاجتماعي يتأزم من يوم إلى آخر في مدينة بن قردان الحدودية»، معتبرا أن تواصل قطع شريان الحياة على الجنوب التونسي ينهك البلاد اقتصاديا واجتماعيا ويحرم ملايين التونسيين من الدخول ويؤثر على قطاعات الخدمات والاستثمار.

اتفاقات شعبية بين السلطات المحلية

وعام 2018 تسببت أزمة المعابر مع ليبيا وتواصل غلقها لأشهر في تحركات اجتماعية في المدن الحدودية حيث أدركت السلطة حينها ضرورة التخفيف من الضغوط على تلك المناطق فسمحت لمجموعات مدنية محدّدة الهدف وبلديات محلية بالانخراط في مبادرات شعبية وفي الدبلوماسية القائمة على التواصل بين الأشخاص على الأرض، ما أسفر عن اتفاقات حول التجارة الحدودية مع مراكز نفوذ محلية لبيبة. وأصبحت هذه الاتفاقات الشعبية التي أبرمتها السلطات المحلية ما بين البلدين في كل من بن قردان وزوارة فيما بينهما المعيار السائد. ولكن نظرًا إلى هشاشة الوضع الأمني والخصومات بين الفصائل الليبية، فشلت هذه الاتفاقات في تأمين آليات مستدامة للتجارة تحتاج إليها الأراضي الحدودية الواقعة شرق تونس كي تتمكن من الصمود والاستمرار. وعقب أيام قليلة من تسلّم سلطات ليبيا الرسمية لمهامها في مارس/ آذار الماضي، تشكل مشهد تجاري جديد في المناطق الحدودية التونسية التي تعيش أساسا من التجارة البينية مع ليبيا، بقرعيها الرسمي وغير الرسمي.

بدأت الحركة التجارية جنوب تونس تستعيد عافيتها مستفيدة من استقرار ليبيا ودخولها مرحلة المصالحة الشاملة، عقب مصادقة البرلمان على حكومة عبد الحميد الدبيبة، إذ سجلت مدينة بن قردان الحدودية، ولأول مرة منذ سنوات، نشاطا تجاريا غير مسبوق أنتج حركة سريعة في سوق الصرف الموازية وارتفاع الطلب على الدولار. وقال رئيس المجلس البلدي بمدينة بن قردان، فتحي العبعاب حينها، إن المدينة الحدودية وباقي مدن الجنوب تعيش على وقع المصالحة الليبية، مؤكدا عودة النشاط التجاري في المنطقة إلى مستويات عالية لم تسجّل منذ ثورتي البلدين.

اسواف الجنوب التونسي الأكثر خسارة من توتر العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين (فتحي بالعيد/ فرانس برس)

اسواق

الدجاج يدخل سباق الغلاء في سورية

ارجع مراقبون ارتفاع أسعار الدجاج في سورية إلى غلاء الأعلاف الذي أدى لانخفاض المعروض من اللحوم البيضاء، التي أصبحت وجبة أساسية بعد غلاء اللحوم الحمراء

عبد الرحمن خضر

رفعت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك التابعة للنظام السوري سعر الفروج الحي (الدجاج) من 5700 ليرة إلى 6000، ما أثر بشكل مباشر على أسعار قطع الفروج والبيض. وأرجع معنيون بهذا الشأن الارتفاع إلى غلاء الأعلاف وتصدير الصيصان، ما أدى إلى انخفاض عرض كميات اللحوم البيضاء التي أصبحت وجبة السوريين بعد ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء.

وحسب نشرة حديثة لأسعار مديرية التجارة الداخلية، فقد بلغ سعر الفروج المذبوح والمنظف 8400 ليرة، والفروج المشوي 19800، كما قفز سعر كيلو الشاورما إلى 29000 ليرة. وفي آخر نشرة صادرة عن مصرف سورية المركزي، بلغ سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأميركي 2525 ليرة، بينما يبلغ في السوق السوداء نحو 3400 ليرة. وقال عضو لجنة مربي الدواجن، حكمت حداد، لصحيفة «الوطن» المقربة من النظام إن الطلب على الفروج أكثر من العرض، مشيراً إلى أن كمية الفروج في السوق انخفضت بالتوازي مع انخفاض الإنتاج، مشيراً إلى أن المطاعم ومحال الشاورما تأخذ كميات كبيرة من الفروج المعروض بما يصل إلى نسبة تقرب من 75 بالمائة. وتوقع أن يستمر ارتفاع أسعار الفروج لمدة شهر، ومن ثم يعود للانخفاض مع عودة مربي الفروج للتربية والذين يطلبون صوص الفروج حالياً على الرغم من ارتفاع سعره ووصوله إلى حدود 1200 ليرة من أجل تربيته وتكبيره.

وكان حداد، قال في تصريحات سابقة إن مربي الفروج والدجاج البيّاض يتحملون خسائر كبيرة بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف، وتوقع عزوفهم عن التربية وقيامهم ببيع بيض التفقيس كبيض مائدة، والامتناع عن تربية صيصان الفروج.

وفي مطلع شهر أغسطس/ آب الجاري قررت رئاسة مجلس الوزراء في حكومة النظام السوري السماح بتصدير صوص الفروج بكمية تعادل مليوني صوص، إلى دول لبنان والأردن والعراق، وذلك لفترة مؤقتة محددة بالشهرين القادمين.

كما رفع النظام بعد أيام من ذلك سعر مادة «النخالة» إلى أكثر من ضعفين، ووصل سعر الكيلوغرام الواحد إلى 700 ليرة بعدما كان بـ 200 ليرة.

وخفّضت «المؤسسة العامة للأعلاف» مخصصات مربي الدواجن، وأصدرت قراراً بفتح دورة علفية اعتباراً من 23 أغسطس/ آب الجاري حتى 28 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وبمقدن كيلوغرام واحد من الذرة الصفراء للطير الواحد، أي أن الطير سيحصل على نصف كيلوغرام من العلف المدعوم شهرياً.

وفي هذا السياق، قال المختص بالشأن الاقتصادي، عبد الله العلي، لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع أسعار الفروج جاء نتيجة حتمية لتصدير الصيصان ورفع أسعار الأعلاف والأدوية واللقاحات، إضافة إلى تخفيض كميات مخصصات مربي الدواجن من الأعلاف وغلاء المحروقات التي تدخل بشكل أساسي في توفير التهوية والنقل للدواجن والبيد العاملة.

وأوضح المختص بالشأن الاقتصادي أن هذا الغلاء سينعكس بشكل رئيسي على سلة المواطن السورية الغذائية التي خسرت في وقت سابق اللحوم الحمراء، وسيؤدي الارتفاع الحالي إذا لم يتم وضع حد له إلى حرمان السوريين من لحم الفروج، الذي بات راتب الموظف الشهري لا يشتري أكثر من 10 كيلوغرامات منه. ويعاني السوريون من موجات غلاء متتالية في أسعار السلع والخدمات وخاصة مع تواصل تدهور الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

اسواف تعاني نقص من معروض اللحوم البيضاء (فرانس برس)

المغرب

جذب الأصوات الانتخابية عبر السكن

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم تغفل الأحزاب المغربية في برامجها التي بلورتها في أفق الاستحقاقات التشريعية والمحلية يوم الثامن من شهر سبتمبر/ أيلول المقبل، الصعوبات التي تجدها الطبقة الوسطى في الحصول على السكن، حيث تنافست في تقديم وعود من أجل تجاوزها في الأعوام الخمسة القادمة. فقد التزم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بوضع برامج للنهوض بالسكن المتوسط، وتدعيمها بتدابير تحفيزية، مع تشجيع تنمية العقار العام للسكن للطبقة الوسطى وذلك عبر تشجيع الاستثمار في هذا المجال. يرنو الحزب إلى تفعيل تصوره عبر تشجيع الاستثمار في سكن الطبقة الوسطى، من خلال إحداث آليات للتمويل واعتماد تحفيزات ضريبية وتدابير لتقنين القيمة الإيجارية، وتمكين الفئات المستهدفة من الولوج إلى الوحدات السكنية الموجهة لتلك الطبقة. ويعد الحزب بتقديم تحفيزات عقارية وجبائية للتعاونيات السكنية مع إحداث إطار جديد لتنمية العمل التعاوني في مجال السكن، مع توفير تحفيزات ضريبية للاستثمارات التي تهم المساكن الموجهة للطبقة الوسطى.

ومن جانبه، يعتبر حزب العدالة والتنمية، الذي قاد الحكومة في الأعوام الخمسة الأخيرة، أن معالجة مسألة صعوبة حصول الطبقة الوسطى على السكن سنأتي عبر البحث عن حلول تعالج مسألة ندرة العقار والتصدي للتحكم في ارتفاع أسعاره في المدن، وحل الإشكاليات المرتبطة بالتمويل. وشدد العدالة والتنمية بدوره على أهمية تحفيز التعاونيات السكنية كي تساهم في توفير سكن يستجيب لاحتياجات الطبقة الوسطى. أما حزب التقدم والاشتراكية، فقد تطرق إلى مسألة السكن المخصص للطبقة الوسطى، حيث رأى أن توفيره يمر عبر توفير تسهيلات خاصة بالأراضي المملوكة للدولة مع تقديم تسهيلات عندما يتعلق الأمر بالسكن الأول الذي تريد الأسرة تملكه، ولم يغب سكن الطبقة الوسطى عن برنامج تحالف فيدرالية اليسار، الذي شدد على إتاحة الحصول على قروض مصرفية. ولم توضح الأحزاب الطرق التي ستعالج بها مشكلة السكن لدى الطبقة المتوسطة، حيث ادرجت ذلك ضمن عنوان عريض يتمثل في «توسيع الطبقة المتوسطة»، وهو ما يؤشر إلى تنافس من أجل استمالة تلك الطبقة للتصويت لصالحها في انتخابات الثامن من سبتمبر/ أيلول المقبل. ويأتي غلاء العقارات وتكاليف تعليم الأبناء وعدم توفر وسائل النقل وضعف جودة النظام الصحي، من بين أهم انشغالات الطبقة الوسطى في المغرب، التي يرى البنك الدولي أنها تمثل 15 في المائة من الأسر المغربية، إذا ما أخذ بالاعتبار معيار دخل شهري في حدود 1000 دولار. ويذهب الباحث في العلوم السياسية طارق بوتقي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى اعتبار أن الطبقة الوسطى تضم في المغرب قاعدة عريضة من الناخبين، هذا ما يفسر التوجه إليها بوعود حول السكن من الأحزاب، علما أن مشاكل تلك الطبقة متعددة، بسبب تراجع إيراداتها خاصة، في ظل الأزمة الصحية. ويلاحظ أن الطبقة الوسطى عانت في الأعوام الأخيرة من ضغط جنائي وتراجع الإيرادات، في الوقت نفسه الذي تجد فيه صعوبات كثيرة من أجل تأمين بعض حاجياتها، مثل السكن، خاصة في المدن الكبيرة.

ويجد المستثمرون العقاريون صعوبة في إيجاد أراض داخل المدن من أجل إنجاز شقق لفائدة الطبقة المتوسطة، إلا المشاريع التي تنجز بعد هدم عمارات قديمة أو فيلات، وهو ما لا يساعد على الاستجابة لطلب تلك الفئة. وفي هذا السياق، يؤكد الاقتصادي والخبير في قطاع العقارات إدريس الفينا، لـ«العربي الجديد»، أنه يفترض التوجه نحو تشجيع إنتاج مساكن متوسطة بأسعار ملائمة بهدف الاستجابة لطلب جزء من تلك الفئة التي تعمد في ظل عدم توفر عرض ملائم إلى الإيجار أو شراء السكن الاجتماعي. ويشدد الفينا على ضرورة توفير مساكن تراوح أسعارها بين 30 و50 ألف دولار، وهو ما يستدعي في تصوره فتح الأراضي للتعمير في الضواحي، في الوقت نفسه يؤكد على أن إنعاش قطاع العقارات رهن بتوفير المساكن بأسعار ميسرة للطبقة الوسطى وإتاحة قروض بفوائد منخفضة. ورغم خفض البنك المركزي لمعدل الفائدة الرئيسية إلى 1,5 في المائة، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل تلقائي على بعض أصناف القروض وفي جميع المصارف، التي أضحت مع ارتفاع حجم القروض التي تجد صعوبات في استردادها أكثر تشددا في التعاطي مع طلبات القروض.

بروفايل

حقق صندوق الترويج السيادي نتائج مبهرة بعد عام على تعيين نيكولاي تانغن على رأسه، رغم أن اختياره كان موضوع انتقادات من مؤسسات رقابية والبرلمان خوفا من تضارب محتمل في المصالح لأنه رجل أعمال

(فرانس برس)

نيكولاي تانغن

مصطفى قماس

قليلون هم المؤتمنون على مؤسسات استثمارية كبيرة ويمكنهم أن يزفوا أخبارا سارة لمواطنيهم في الظرفية الحالية مثل نيكولاي تانغن المسؤول عن الصندوق السيادي النرويجي. فقد أعلن أخيرا عن نتائج جيدة حققها الصندوق مدعوما بقطاعات الطاقة والمال، وكذلك القيم التكنولوجية والصحة، التي تعتبر من الاستثمارات التي يوظف فيها الصندوق إيراداته. استفاد الصندوق السيادي النرويجي، أحد أكبر الصناديق في العالم، من انتعاش البورصة منذ مستهل العام الجاري، حيث ارتفعت قيمته بـ100 مليون يورو، كي تصل إلى 1117 مليار يورو في يونيو/ حزيران الماضي. أنشئ الصندوق كي يستثمر في العديد من القطاعات، من أجل تعظيم إيرادات النفط في البلد كي يتيح للدولة تمويل النفقات المستقبلية التي تصرفها بها الدولة الراعية النرويجية. هو أحد أكبر المستثمرين على مستوى العالم، ما دام يتحكم في حوالي 1,5 في المائة من رسملة البورصات في العالم. تأتي تلك النتائج بعد عام على تعيين نيكولاي تانغن على رأس الصندوق السيادي، حيث كان اختياره موضوع انتقادات من مؤسسات رقابية والبرلمان حول تضارب محتمل في المصالح. وجاء ذلك بسبب كونه رجل أعمال ثريا يتولى أمر صندوق خاضع للتحوط، غير أنه أكد قبل عام أنه يريد أن يكون الرئيس التنفيذي للصندوق في مايو/أيار الماضي. فقد اعتبر الصندوق أن أخذ مساهمات في شركات منخرطة في تطوير المستوطنات في الأراضي المحتلة، يمثل «خطرا غير مقبول»، بما أنه سيفضي إلى المساهمة في خرق سافر لحقوق الأشخاص في وضعية حرب أو نزاع. في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لضخ الحكومة النرويجية لأول سيولة نقدية للبنك المركزي من أجل تأسيس الصندوق، صرح نيكولاي تانغن في مايو الماضي بأنه من المستبعد الاستمرار في العقد المقبل في إتاحة نفس العوائد المرتفعة التي وفرها في السابق.

وتعامله مع كبار الشخصيات، لم تكن توافق هاجس إشاعة نوع من المساواة في ذلك الأوروبي، الذي يسترشد بمدونة سلوك تستند إلى شعار «لا تظن نفسك أفضل من الآخرين». لم يتردد أمام التحفظ الذي أبداه البعض على تعيينه على رأس الصندوق، في الموافقة على تحويل مساهماته في صندوق التحوط الذي كان يوجد على رأسه إلى مؤسسة خيرية تابعة له وإعادة هيكلة استثماراته. وكانت المؤسسة الخيرية التي حول إليها حصته في صندوق التحوط، تأسست قبل ثمانية أعوام من أجل العمل في مجال التربية والمناخ والفنون، كما صفى استثمارات بقيمة 470 ملايين يورو التي حولها إلى مجرد حساب بنكي. وفرض عليه تحويل استثماراته في صناديق استثمار أداء ضرائب على الثروة تتجاوز ما سيحصل عليه كأجر بفضل وظيفته الجديدة، مؤكدا أنه قبل بتلك الوظيفة لأنها الأكثر أهمية عندما يعمل الشخص في عالم المال.

هذا الثري الحاصل على العديد من الشهادات الجامعية، خاصة في تاريخ الفنون، أكد أنه اقترح إبداع أمواله لدى البنك المركزي، غير أن العديدين رأوا في ذلك نوعا من الدعابة التي عرف بها ما دام البنك المركزي لا يتلقى ودائع الأفراد.

يمتثل الصندوق لقواعد سلوك صارمة، حيث يرفض الاستثمار في الأسلحة مثلا، وقرر مؤخرا الاستثمار في القطب الهندي لدواع علاجية، كما سحب رساميله من مجموعات إسرائيلية في مايو/أيار الماضي. فقد اعتبر الصندوق أن أخذ مساهمات في شركات منخرطة في تطوير المستوطنات في الأراضي المحتلة، يمثل «خطرا غير مقبول»، بما أنه سيفضي إلى المساهمة في خرق سافر لحقوق الأشخاص في وضعية حرب أو نزاع. في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لضخ الحكومة النرويجية لأول سيولة نقدية للبنك المركزي من أجل تأسيس الصندوق، صرح نيكولاي تانغن في مايو الماضي بأنه من المستبعد الاستمرار في العقد المقبل في إتاحة نفس العوائد المرتفعة التي وفرها في السابق.

أخبار

تراجع الأصول الاجنبية للسعودية

تراجعت الأصول الاحتياطية السعودية بنسبة 1 بالمائة أو 16,5 مليار ريال (4,4 مليارات دولار) خلال يوليو/تموز الماضي، إلى 1,655 تريليون ريال (441,3 مليار دولار). وبحسب بيانات البنك المركزي السعودي الصادرة، أمس الإثنين، تراجعت الأصول الاحتياطية من 1,672 تريليون ريال (445,8 مليار دولار) في يونيو/ حزيران 2021.

وعلى أساس سنوي، تراجعت الأصول الاحتياطية بمقدار 24,25 مليار ريال (6,46 مليارات دولار)، نزولا من 1,678 تريليون ريال (448 مليار دولار). وتضررت إيرادات المملكة، التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، جراء انخفاض الأسعار والطلب على الخام بفعل تفشي فيروس «كورونا» محليا وعالميا. وفقدت السعودية 50 مليار دولار من احتياطاتها الأجنبية خلال شهري مارس/آذار وإبريل/نيسان 2020، منها 40 مليار دولار تم تحويلها لصندوق الدولة السيادي (صندوق الاستثمارات العامة) ليستغل الفرص في الأسواق العالمية مع تداعيات كورونا.

تطوير مسيّرات تركية لمكافحة الحرائق

بعد النجاحات التي حققتها في مجال تطوير المركبات الجوية غير المأهولة (الدرون)، تسعى تركيا إلى تأسيس أسطول من طائرات الدرون (طائرات من دون طيار) التي تعمل في مجال إطفاء الحرائق ومكافحتها. ووفقًا للمعلومات التي حصل عليها مراسل «الأناضول»، فإن شركة «داسال» لتكنولوجيا الطيران (DASAL)، والتي جرى تأسيسها لصالح شركتي «أسيلسان» و«التين آي»،

اللتين تعملان في مجال الصناعات الدفاعية، طورت مفهومًا لمكافحة الحرائق باستخدام المسيّرات.

ووضعت خطة من 3 مراحل، تم فيها استخدام 10 نماذج من الطائرات بدون طيار. في المرحلة الأولى، يجري استخدام مسيّرات مزودة بكاميرات حرارية، تقوم بمهام الكشف (الاستطلاع) وتحديد مواقع الحرائق إضافة إلى مهام المراقبة. أما في المرحلة الثانية فيقوم سرب من طائرات الدرون بمنع انتشار الحرائق وتنفيذ أنشطة الإطفاء الأوّلي. وفي المرحلة الثالثة، التخطيط لاستخدام نموذجين من المسيّرات لتنفيذ مهام الإطفاء والتبريد.

بيت لحم... لا أفق لعودة السياحة قريبا

يستبعد الفلسطينيون في مدينة بيت لحم جنوبي الضفة الغربية، أي أفق لعودة المدينة التاريخية السياحية إلى سابق عهدها بعدما أنهكتها جائحة كورونا، وقلصت أعداد السياح بشكل غير مسبوق. وعلى مدار العام قبل جائحة كورونا، كان يؤم المدينة عامة وكنيسة المهد خاصة، يوميا آلاف السياح والحجاج من مختلف أنحاء العالم، لكن منذ بداية الجائحة لم تعد تشهد المدينة إلا زيارات محدودة لسميحين غالبيتهم من الأراضي الفلسطينية. تقول وزارة الصحة الفلسطينية، في عدة بيانات لها، إن الوضع الوبائي في البلاد «يزداد سوءا»، معبرة عن مخاوفها من الدخول في موجة رابعة من الجائحة. ويقول الناطق باسم وزارة السياحة الفلسطينية، جريس قمصية، إن «المشهد السياحي في فلسطين وبيت لحم بشكل خاص ما زال غير قادر على العودة إلى سابق عهده قبل جائحة كورونا».

ويضيف قمصية، لوكالة الأناضول: «أكملنا كافة الاستعدادات لاستقبال الزوار وتم تدريب كافة العاملين في القطاع السياحي وفق بروتوكول صحي مثالي، لكن الموجة الرابعة من الجائحة عطلت كل الاستعدادات».

مال وسياسة

بعد انسحابها المكلف من أفغانستان تعد الولايات المتحدة خطة لملء «فراغ النفوذ» في آسيا عبر الاستثمار وبناء علاقات مع دول بحر قزوين التي تمثل بوابة العبور بين الصين وأسواق أوروبا والممر الرئيسي لمشاريع «الحزام والطريق»

ملء فراغ النفوذ بعد أفغانستان

أميركا تعد استراتيجية لدخول آسيا الوسطى من بوابة المال

موسى مهدي

بغض النظر عن الخسائر الأميركية الضخمة التي تكبدتها في أفغانستان وفوضى الانسحاب وما تلاه من خسائر في الأرواح، يرى خبراء أن المصالح الاستراتيجية الأميركية ربما ستفرض على إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، لترتيب الأوراق الأمنية في أفغانستان عبر بوابة دول آسيا الوسطى في المستقبل، لكن هذه المرة ستكون العودة عبر الاستثمار وفتح وتحرير الأسواق وليس عبر القوة العسكرية.

ويرى خبراء أن منطقة آسيا الوسطى ذات موقع جغرافي استراتيجي للأمن القومي الأميركي وذات أهمية قصوى لنجاح خطة الرئيس الأميركي الرامية لاحتواء التمدد التجاري والاقتصادي الصيني وقطع الطريق أمام التنسيق الأمني بين موسكو وبكين. وتمثل دول آسيا الوسطى التي تشمل إلى جانب أفغانستان كلًا من كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان وطاجيكستان، حلقة ربط رئيسية بين أسواق آسيا وأوروبا وممرا رئيسيا لمشاريع «الحزام والطريق»، كما أنها في ذات الوقت غنية بالموارد الطبيعية خاصة المعادن والنفط والغاز الطبيعي. وبالتالي يرى الباحث الأميركي بمجلس العلاقات الخارجية الأميركي، جيمس غرانت، أنه «لا غنى للولايات المتحدة عن دخول دول منطقة حوض بحر قزوين وبناء علاقات وطيدة لواشنطن معها». ويقول الباحث غرانت إن «بناء مركز نفوذ للولايات المتحدة في آسيا الوسطى سيساعد إدارة بايدن لتحقيق أهدافها في أفغانستان دون تدخل عسكري لمحاربة الإرهاب، كما ستكون تلك فائدة قصوى لنجاح الاستراتيجية الأميركية في محاصرة النفوذ الصيني الأميركي في آسيا ومحاصرة إيران. ويرى أن «فراغ النفوذ» الذي تركه الانسحاب الأميركي من أفغانستان يمكن تعويضه من خلال دخول أميركا دول آسيا الوسطى عبر التجارة والاستثمار ومشاريع تحديث البنى التحتية وتطوير الأسواق. ولدى واشنطن استراتيجية جاهزة لدخول آسيا الوسطى وضعت في العام 2019 على عهد الرئيس السابق، دونالد ترامب، ونشرت وزارة الخارجية الأميركية مقتطفات منها على موقعها العام السابق 2020 تحت عنوان «استراتيجية الولايات المتحدة لآسيا الوسطى بين أعوام 2019 - 2025».

وأنفقت أميركا خلال الأعوام الأخيرة حسب وثيقة الخطة نحو 9 مليارات دولار في شكل مساعدات لدعم الأمن والسلام والنمو الاقتصادي في دول آسيا الوسطى، كما قادت جهود صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التنمية والتعمير الأوروبي وبنك التنمية الآسيوي، لتقديم ائتمانات وقروض ومعونات فنية قيمتها 50 مليار دولار لدول آسيا الوسطى، كما استثمر القطاع الخاص الأميركي نحو 31 مليار دولار في صفقات تجارية ومشروعات اقتصادية. وبالتالي فإن الانسحاب الأميركي من أفغانستان لا يعني أن أميركا تخلت عن آسيا.

ويعد موقع أفغانستان الاستراتيجي بين ثلاث قوى دولية تعارض النفوذ الغربي وهيمنة أميركا شبه المطلقة على «النظام العالمي» إلى جانب أهمية أفغانستان كممر رئيسي لنقل ثروات دول آسيا الوسطى المكتنزة في حوض بحر قزوين من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية من أهم الأسباب التي جعلت من أفغانستان محط أنظار القوى العظمى. وتعد أفغانستان الممر الأقصر لمد خطوط أنابيب لنقل احتياطات النفط والغاز الطبيعي بعيدا عن النفوذ الروسي وقطع الطريق أمام مشاريع «الحزام والطريق» الصينية من جهة أخرى.

وتقدر الثروات النفطية في منطقة بحر قزوين بنحو 200 مليار برميل من النفط وبعادل ذلك نحو 16% من الاحتياطي العالمي، وتقدر قيمتها بنحو 3 تريليونات دولار، ولكن الاحتياطات المؤكدة والقابلة للاستخراج تقل كثيرا عن ذلك. ويقدر معهد بيكر للدراسات الأميركي التابع لجامعة «رايس يونفيرسيتي» بهيوستن تكساس، كميات النفط المؤكدة والقابلة للاستخراج في دول آسيا الوسطى بانها تراوح بين 15 مليارا و31 مليار برميل من النفط. كما يقدر احتياطات الغاز الطبيعي في دول حوض بحر قزوين بكميات تراوح بين 230 تريليونا و360 تريليون قدم مكعبة أو ما يعادل 7,0% من إجمالي الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي المكتشفة والقابلة للاستخراج.

وتعد الصين وروسيا من بين كبار الدول المستفيدة من الثروات المعدنية والهايدروكربونية بدول آسيا الوسطى. وحسب بيانات معهد اوكسفورد لدراسات الطاقة، فإن دول آسيا الوسطى تصدر سنويا نحو 48,8 مليار متر مكعب من الغاز للصين ونحو 16,1 مليار متر مكعب سنويا لروسيا ونحو 5,7 مليارات متر مكعب سنويا لدول أخرى في منطقة آسيا الوسطى.

وأنشأت الصين خط أنابيب لنقل الغاز من تركمانستان بسعة 55 مليار متر مكعب في العام الماضي 2020. وبالتالي يرى خبراء أن صراع السيطرة على أفغانستان يعد صراعا استراتيجيا لمستقبل الهيمنة الأميركية والنفوذ العالمي مع كل من الصين وروسيا.

ورغم غياب أميركا عن دول أميركا الوسطى خلال عقود طويلة، إذ لم يزرها أي رئيس أميركي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى لحظة الانسحاب الجاري من أفغانستان، إلا أن «فراغ النفوذ السياسي والأمني» ومخاوف تداعياته على آسيا، ربما يجعلان من جوزيف بايدن أول رئيس أميركي يزور دول آسيا الوسطى. ويعود الاهتمام الأميركي بأفغانستان إلى ما قبل حادثة ضرب مبنى التجارة العالمية في نيويورك بسنوات وبعد هزيمة روسيا مباشرة. إذ حاولت أميركا بناء علاقات مع طالبان صراع السيطرة على أفغانستان بعد صراعا استراتيجيا لمستقبل الهيمنة الأميركية على العالم، وتحديدا شركة «يونوكال» الوزير أحمد جان في حكومة طالبان وقتها لزيارة الولايات المتحدة. ووجد جان ترحيبا حارا من قبل شركات النفط والغاز ، إذ كانت شركة «يونو كال» تأمل في بناء خطي أنابيب بمران عبر أفغانستان، أحدهما نفطي ينقل النفط من دولة تركمانستان عبر أفغانستان إلى بحر العرب، وأنبوب آخر لنقل الغاز الطبيعي من دول آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى ميناء كراتشي في باكستان. ومن المغريات الرئيسية التي جذبت الولايات المتحدة للتورط في المستنقع الأفغاني، أمال واشنطن في استثمار موقع أفغانستان الاستراتيجي الذي يتوسط آسيا الوسطى ويربط بين ثلاث قوى رئيسية تقع في صلب استراتيجية الهيمنة الأميركية على العالم والسيطرة على الطاقة وممراتها وأسواقها.

وحسب تحليل للبروفسور الأسترالي ريتشارد دانتار، أستاذ العلاقات الدولية، فإن الولايات المتحدة تامل في تحقيق ثلاثة أهداف من السيطرة على أفغانستان وبناء نفوذ في آسيا الوسطى، وهي: حرمان روسيا من استغلال ثروات النفط والغاز الضخمة في دول حوض بحر قزوين، وهي دول ليست لديها إطلالة مائية مباشرة تربطها بالعالم لنقل ثرواتها إلى أسواق العالم. وثانيا: وضع نهاية لأيّ احتمال لربط مشاريع الغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى مع إيران إيران اقترحت على دول آسيا الوسطى مد خط أنابيب مباشر إلى بحر العرب لربط مشاريع الغاز في هذه الدول مع مشاريعها، ولكن هذا المقترح لم يجد تمويلاً دوليا بسبب الحظر الأميركي الذي يحرم المصارف التجارية التي تتعامل مع الدول المحظورة من السوق الأميركي.

وثالثا: تطوير دول آسيا الوسطى في مسار غربي رأسمالي يعتمد فتح وتحرير الأسواق في دول حوض بحر قزوين، وهي دول ليست على البروفسور دانتار، إن تطوير العلاقات مع دول حوض بحر قزوين، «يمنح واشنطن موقع نفوذ يقطع الطريق على التعاون الصيني ـ الروسي» في آسيا وإيران.

وعلى الرغم من أنه ليست لدى أفغانستان احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فإن لديها ثروة معدنية تراوح تقديرات قيمتها بين تريليون وثلاثة تريليونات دولار، كما أنها دولة ذات موقع استراتيجي في آسيا. ويعود عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي في أفغانستان إلى التركيبة السكانية والصراعات الدينية، إذ إنها تمر بالنزاعات القبلية والعشائرية والإثنية والطائفية بين البشتون والقبائل الأخرى. ويرجع فشل الولايات في السيطرة عليها إلى التضاريس الجبلية القاسية وغياب الرؤية الاستراتيجية لما بعد الاحتلال.

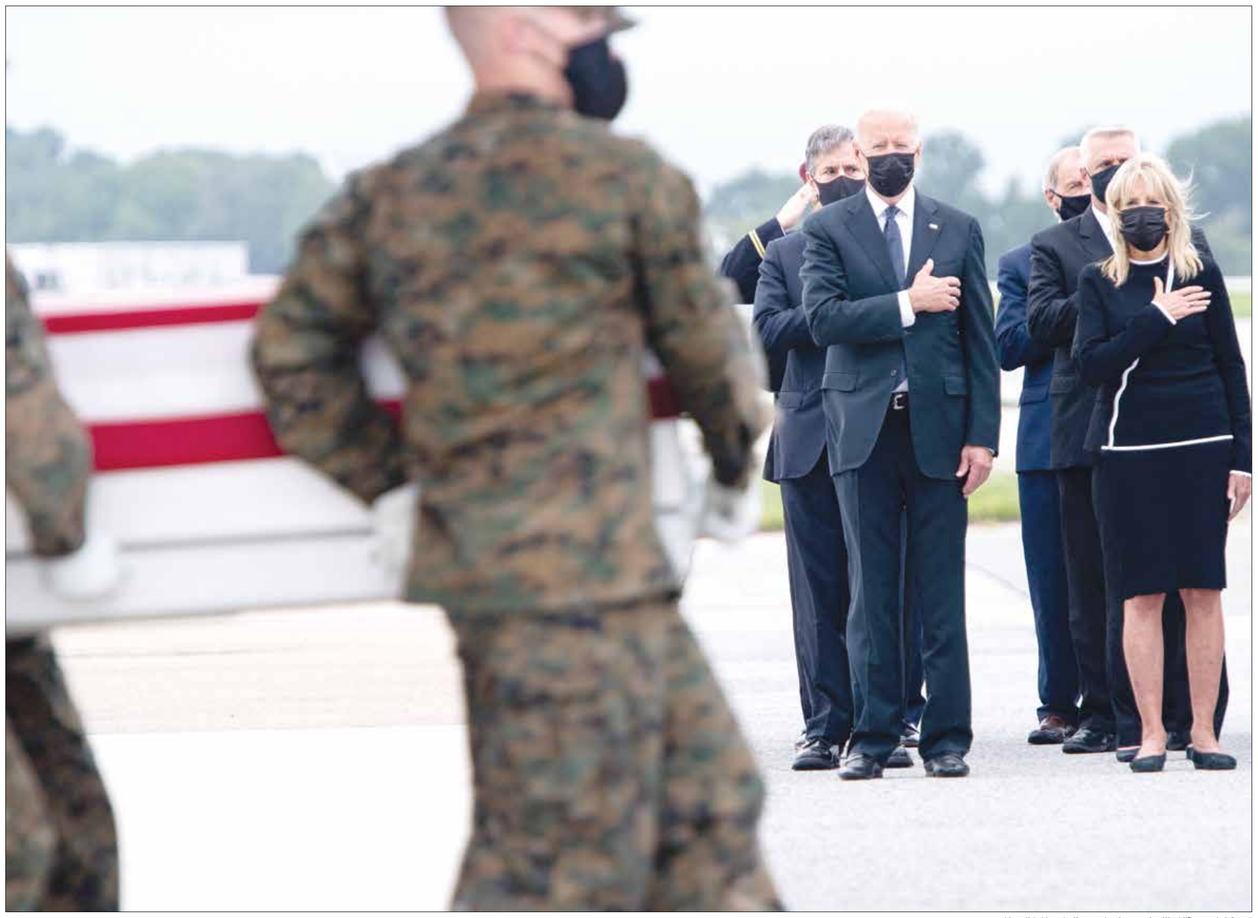

أميركا خسرت آلاف الأرواح وتريليوني دولار في أفغانستان (Getty)

صدّ إيران

سعت الحكومة الإيرانية إلى مد أنبوب لتصدير الغاز من منطقة بحر قزوين إلى بحر العرب لكنها فشلت في الحصول على التمويل. ويتوقع محللون أن يساهم الوجود الأميركي في دول آسيا الوسطى في عزل خطط التقارب مستقبلا بين إيران ودول آسيا الوسطى، كما يرون أيضا أن الوجود الأميركي سيجمد العديد من مشاريع «الحزام والطريق» الصينية في هذه الدول. وتستهدف الولايات المتحدة من هذه المشاريع تعزيز استراتيجية احتواء الصين.

واشنطن تستهدف قطع الطريق أمام روسيا والصين

صندوق النقد يحذر الأسواق الناشئة

حذرت كبيرة الاقتصاديين لدى صندوق النقد الدولي جيتا جوبيناث من مخاطر تشديد السياسة النقدية الأميركية على الأسواق الناشئة، إذ إن تشديد السياسة يعني ارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع كلفة الاقتراض في الدول الناشئة. وقالت جوبيناث في مقابلة مع «فايننشال تايمز» البريطانية، أمس الإثنين، إن الأسواق الناشئة لا يمكن أن تتحمل تكرار حدوث موجة اضطرابات أخرى في السوق العالمي مثل التي حدثت في العام 2013، عندما أشار مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، إلى سحب أقرب من المتوقع للتحفيز النقدي، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض العالمية. ولدى مجلس الاحتياط الفيدرالي برنامج شراء أصول قيمتها 120 مليار دولار شهرياً من السندات الحكومية. ويترقب المستثمرون سحب هذا البرنامج تدريجياً مع تحسن الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة وارتفاع معدل النمو فوق 6,5%. كما حذرت المسؤولة بصندوق النقد أيضاً في حديثها للصحيفة المالية البريطانية، من التداعيات المحتملة في حال أصبح التضخم مشكلة أكثر ضرراً في الولايات المتحدة. وأضافت جوبيناث: تواجه الأسواق الناشئة رياحاً معاكسة للنمو في الوقت الحاضر وصعوبات، إذ تعرضت للضرر بطرق مختلفة، وهذا هو السبب في أنها لن تستطيع تحمل وضع يكون فيه نوع الاضطراب في الأسواق المالية ناشئاً عن سحب البنوك المركزية الكبرى لبرامج التحفيز المالي.

(العربي الجديد)

ارتفاع قروض الدولار يرعب الشركات في الدول النامية (Getty)

أوروبا تتجه لخفض شراء السندات الحكومية

الحرائق تضرب السياحة في اليونان (Getty)

نسبت وكالة بلومبيرغ، أمس الاثنين، إلى عضو مجلس إدارة المركزي الأوروبي، فرانسوا فيليروي، قوله إن على صناع السياسة النقدية الأخذ في الحسبان المزيد من الظروف المالية المواتية في منطقة اليورو، حينما يقررون وتيرة شراء السندات في الأسبوع المقبل. وأضاف فيليروي، الذي يشغل أيضاً منصب محافظ المركزي الفرنسي، في تصريحات للوكالة الأميركية، أن أي تغييرات في برنامج شراء الأصول العاجل المرتبط بالجائحة لن يرقى إلى خفض شراء الأصول المحتمل من جانب مجلس الاحتياط الفيدرالي. وتابع: «بالنسبة للأحجام الشهرية للمشتريات، نحن نبحث عن ظروف تمويل مواتية، وعلينا أن نؤكد أنها أكثر ملاءمة مما كانت عليه في اجتماعنا في يونيو/حزيران الماضي». وتعتمد دول أوروبا الضعيفة، فيليروي، قوله الجنوب الأوروبي، بشدة على برنامج مشتريات السندات في تمويل العجز في الميزانيات. ويذكر أن بيانات المسح الشهري للمفوضية الأوروبية، الصادرة أمس، كشفت ارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية إلى 117,5 نقطة في أغسطس/آب الجاري، مقابل 119 نقطة في يوليو/تموز الماضي، وأشارت البيانات إلى أن نقص المواد الخام والزيادة الحادة في التكاليف، فضلاً عن الاختناقات في وسائل النقل، وزيادة حالات الإصابة بفيروس «كورونا»، أدت إلى تعطل التصنيع.

(العربي الجديد)

إعصار «إيدا» يرفع أسعار الغاز لأعلى مستوى

ارتفعت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، أمس الإثنين، إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2018، مع تعطل إمدادات الوقود في الولايات المتحدة، بعدما أجبر إعصار «إيدا» الذي ضرب خليج المكسيك وساحل لويزيانا السلطات على إغلاق المئات من منصات النفط البحرية. وقفزت العقود الآجلة للغاز الطبيعي تسليم أكتوبر/ تشرين الأول المتداولة في سوق نايمكس الأميركي بنسبة 1,1% إلى 4,44 دولارات لكل مليون وحدة حرارة بريطانية، كما ارتفعت العقود الآجلة للبنزين تسليم سبتمبر/ أيلول بنسبة 1,3% أو 2,9 دولار إلى 2,3031 دولار للغالون، وزاد سعر عقود أكتوبر/ تشرين الأول بحوالي 1,9%. وحسب بيانات مكتب السلامة والإنفاذ البيئي التي نقلتها وكالة « بلومبيرغ»، أمس، فإنه اعتباراً من السبت الماضي خفضت شركات النفط والغاز العاملة في خليج المكسيك إنتاجها من الخام بسبب الإعصار بنسب ضخمة من إجمالي طاقتها الإنتاجية. وتشهد الولايات المتحدة عادة سلسلة من الأعاصير في أغسطس/ آب من كل عام، وتتعرض حالياً لإعصار «إيدا» الذي يضرب جنوب شرق البلاد وسط توقعات بأن يكون الأكبر من حيث مقدار الخسائر. ووفقاً للتقديرات التي نقلها موقع «أسيوم تيك» الأميركي، فإن إجمالي الخسائر الناجمة عن أكبر خمسة أعاصير تعرضت لها الولايات المتحدة بلغت 438 مليار دولار. ويعد إعصار «كاترينا» الذي ضرب الولايات المتحدة في 2005 هو الأكثر قسوة من حيث الخسائر الاقتصادية التي بلغت 160 مليار دولار.

بينما تسبب إعصار «إيدا» في شل حركة القطارات والمطارات وانقطاع الكهرباء عما يزيد على مليون منزل حتى الآن. كذلك اضطرت شركات النفط لتعليق 95% من الإنتاج أو ما يعادل 1,74 مليون برميل يومياً في منطقة خليج المكسيك الأميركية، منذ يوم التاسع والعشرين من أغسطس/ آب الجاري. وتتخوّف الولايات المتحدة من تداعيات ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية على النمو الاقتصادي، إذ إنه سيعني ارتفاع معدل التضخم وبالتالي تهديد دورة الانتعاش الحالية. وكان البروفسور بجامعة هارفارد ووزير الخزانة الأميركي الأسبق لورانس سمرز قد حذر من حدوث نمو سريع مصحوبا بمعدل عال من التضخم، لأن ذلك، حسب قوله، سيقود إلى دورة ركود خطيرة في الولايات المتحدة.

السلطات تتجه لإغلاق حقل غاز أميركي (Getty)

(العربي الجديد)

رؤية

عن ارتدادات خطّة الإنقاذ الأميركية

سهام معط الله

تتمثّل خطّة الإنقاذ الأميركية في حزمة تدابير، هي الأكبر من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة، لتحفيز الاقتصاد المتضرّر جرّاء جائحة كورونا بقيمة 1.9 تريليون دولار، وتمكّن الرئيس جو بايدن في 10 آذار/مارس 2021 من الحصول على موافقة الكونغرس النهائية على مشروع قانون هذه الخطّة التي تهدف لمساعدة الأميركيين على مواجهة تداعيات الجائحة.

وأعلنت دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) ووزارة الخزانة الأميركية ومكتب الخدمات المالية يوم 21 يوليو/تموز 2021 عن توزيع ما يزيد عن 2,2 مليون دفعة من مدفوعات الأثر الاقتصادي الإضافية بموجب تلك خطّة، وهكذا بلغت القيمة الإجمالية للمدفوعات المالية للأميركيين، التي بدأ طرحها على دفعات في 12 آذار/مارس 2021، 400 مليار دولار.

وقُدّر مبلغ 2,2 مليون دفعة التي تمّ صرفها خلال الأسابيع الستة الأخيرة بأكثر من 4 مليارات دولار، حيث تمّ تحويل 1,3 مليون دفعة، بقيمة 2,6 مليار دولار، إلى الأفراد المؤهّلين الذين قدّموا مؤخّراً إقراراً ضريبياً لمصلحة الضرائب الأميركية التي لم تمتلك سابقاً معلومات عنهم لمنحهم دفعة الأثر الاقتصادي، وهذا علاوة على أكثر من 900 ألف من المدفوعات الإضافية بقيمة تزيد عن 1,6 مليار دولار تمّ صرفها للأشخاص الذين تلقّوا مدفوعات في وقت سابق من هذا العام بناءً على الإقرارات الضريبية لعام 2019 والمؤهّلين أيضاً للحصول على دفعة جديدة بموجب الإقرارات الضريبية لعام 2020 التي تمّت معالجتها مؤخّراً، فقد سدّدت مصلحة الضرائب إجمالاً أكثر من 9 ملايين من تلك المدفوعات الإضافية هذا العام بقيمة 18,5 مليار دولار تقريباً.

تختلف خطّة الإنقاذ الأميركية بشكل كبير عن كل حزم الإنقاذ التي تمّ تقديمها في العديد من الدول، من خلال تميُّزها بمعياري الشمولية والاستمرارية، حيث تواصل دائرة الإيرادات الداخلية الأميركية حثّ الأشخاص الذين لم يقدّموا إقراراً ضريبياً ولم يتلقّوا مدفوعات الأثر الاقتصادي على تقديم الإقرار الضريبي لعام 2020 من أجل الحصول على جميع المزايا التي يحقّ لهم الحصول عليها بموجب القانون، كالائتمان الضريبي للأطفال، ائتمان ضريبة الدخل المكتسب، وائتمان الاسترداد لعام 2020، حيث سيكون الأفراد الذين لم يحصلوا على دفعة الأثر الاقتصادي للجولة الأولى أو الثانية أو الذين حصلوا على مبالغ أقلّ من تلك التي كان من المفترض أن يحصلوا عليها مؤهّلين للحصول على ائتمان الاسترداد لعام 2020 بمجرّد تقديمهم للإقرار الضريبي لعام 2020، وحتى الأشخاص غير الملزمين عادة بتقديم إقرار ضريبي ولا يتلقّون مزايا فيدرالية قد يتأهّلون، بموجب خطّة الإنقاذ هذه، للحصول على مدفوعات الأثر الاقتصادي، على سبيل المثال المتشرّدين وفقراء الأرياف وغيرهم من الفئات المحرومة.

يريد الرئيس بايدن أن يحدث قطيعة مع سياسات سلفه دونالد ترامب من خلال محاولة تصحيح التفاوت الصارخ في مستويات المداخيل والتودُّد إلى الطبقات المتوسِّطة والفقيرة، ولذا فقد حرص على إضفاء لمسة من المساواة على خطّة الإنقاذ الأميركية، حيث أعلنت دائرة الإيرادات الداخلية، عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، عن إحداث تغيير في مستويات الدخل المعمول بها في الجولة الثالثة من مدفوعات الأثر الاقتصادي، وأكّدت على أنّ بعض الأشخاص لن يكونوا مؤهّلين للحصول على دفعة ثالثة بالرغم من تلقّيهم دفعتي الأثر الاقتصادي الأولى والثانية وطلبهم الحصول على خصم الاسترداد لعام 2020، فسيبدأ تخفيض مبلغ المدفوعات للأفراد الذين يحصلون على متوسّط دخل سنوي بقيمة 75 ألف دولار أو أكثر، كما يعتبر الأفراد الذين يعادل أو يفوق متوسّط دخلهم السنوي 80 ألف دولار غير مؤهّلين للحصول على مدفوعات الأثر الاقتصادي بدءاً من الجولة الثالثة.

هناك العديد من الإيجابيات لخطّة الإنقاذ الأميركية كالتخفيف من حدّة الأضرار الاقتصادية التي تنفثها الجائحة على الأميركيين، التعجيل بتعافي الاقتصاد، الحيلولة دون حدوث انتكاسة اقتصادية يتعذّر فيها على المواطن البسيط الحصول على قوت يومه، الحفاظ على القوة الشرائية للأميركيين ذوي الدخل المنخفض، وكذا على مستوى الإنفاق الاستهلاكي الذي يُبقي المصانع والشركات والقطاعات الخدمية مفتوحة، ورفع الحدّ الأدنى للأجور الذي سيساهم بدوره في انتشال ما يصل إلى 3,7 ملايين شخص من الفقر، بمن في ذلك 1,3 مليون طفل وفقاً لمدوّنة نشرها معهد السياسة الاقتصادية «Economic Policy Institute» في 22 يوليو/تموز 2021.

لكن كل هذا لا يمنع من وجود بعض السلبيات التي تجعل من هذه الخطّة وسيلة للتقدُّم خطوة إلى الأمام والتراجع خطوتين إلى الوراء، كإغراق أميركا في الديون، تأجيج التضخّم، التمهيد للعودة إلى الحياة الطبيعية التي من شأنها أن تؤدّي إلى زيادة حادّة في عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا، قيام العديد من الأسر الأميركية بادّخار أقساط معتبرة من الدفعات المالية التي تتلقّاها، وهكذا تساهم هذه الخطّة في تأجيل حدوث الركود بدلاً من تفاديه، بالإضافة إلى عواقب زيادة الحدّ الأدنى للأجور من 7,25 دولارات إلى 15 دولاراً للساعة بحلول عام 2025 كارتفاع وتيرة توظيف المهاجرين غير الشرعيين، زيادة تكاليف رعاية الأطفال، الضغط على الميزانية الأميركية، حيث أشار تقرير لمكتب الميزانية بالكونغرس «The Congressional Budget Office» صادر في شباط/ فبراير 2021 تحت عنوان «الآثار الموازناتية لقانون رفع الأجور لعام 2021» إلى أنّ رفع الحدّ الأدنى للأجور العاملين بعقود فيدرالية إلى 15 دولاراً في الساعة سيؤدّي إلى زيادة أجور 17 مليون عامل أميركي، بالإضافة إلى رفع أجور 10 ملايين عامل يزيد دخلهم قليلاً عن 15 دولاراً في الساعة، كما أشار التقرير ذاته إلى أنّ تلك الزيادة في الأجور ستُقلِّص التوظيف في الولايات المتحدة بمقدار 1,4 مليون وظيفة أي بمعدل 0,9 بالمائة، وسترفع العجز التراكمي في الميزانية بمقدار 54 مليار دولار حتى عام 2031.

خلاصة القول، إنّ مفعول خطّة الإنقاذ الأميركية سيكون مؤقّتاً ما لم تنته جائحة كورونا التي تنتشر حالياً كالنار في الهشيم، وما لم تحرص أميركا على وصول اللقاحات الفعّالة إلى كل دول العالم، وبالعودة إلى الماضي القريب، نجد أنّ حزمة التحفيز الاقتصادي بقيمة 800 مليار دولار التي قدّمها الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في عام 2009 مكّنت لاحقاً من تحقيق انتعاش اقتصادي بطيء للغاية بالرغم من انتهاء الأزمة المالية العالمية.